

الإعلام الجديد وصعود الأحزاب الشعبوية في أوروبا: دراسة حالة ألمانيا

د. مروة محمد عبد المنعم بكر

مدرس العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط

أصبح تواصل أصحاب الفكر الشعبوي مع شرائح واسعة من المجتمع متاحا وسهلا. هذا التطور أكسب الشعبوية، كظاهرة سياسية وأيديولوجية قديمة، لكنها تجددت في العصور المتعاقبة، قدرة أكبر على تعميم الخطاب الشعبوي، ومخاطبة عواطف الجماهير، والتأثير في اقتناعات المواطنين على اختلاف مستوياتهم الثقافية والعلمية، بما يضمن للسياسيين الشعبويين تأييدا واسعا من الجمهور في حملاتهم الانتخابية، وبالتالي كسب أصواتهم في الانتخابات.

إن تصاعد الشعبوية أوروبا يمثل خطرا على الاتحاد الأوروبي، حيث إن الشعبوية ظاهرة معقدة تعيد إنتاج نفسها متكيفة مع الظروف والمجال العام الراهن، وتستفيد من إخفاقات التيارات الرئيسية كالليبرالية والاشتراكية الديمقراطية، والديمقراطية المسيحية الراسخة في أوروبا.

وعليه، تدور إشكالية الدراسة حول: أن الممارسة الديمقراطية في أوروبا باتت خاضعة لعاملين مؤثرين، هما: اختلال توازن المشهد السياسي لمصلحة يمين متشدد وشعبوي، ووجود وسائل إعلام جديد يوظفها هذا التيار لتوجيه الرأي العام، بما يعزز قوته، ويشيع صورة سلبية عن كل ما هو غير أوروبي أجنبي ووافد، أفرادا وجماعات وثقافات. على سبيل المثال، انتقل هذا التوجه إلى ألمانيا وحقق مكاسب انتخابية وتمثيلية، رغم أن فرصه كانت تبدو ضئيلة في ظل الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي لألمانيا، وهو ما يتناقض مع الخبرة الأوروبية عامة، والخبرة الألمانية خاصة التي تعلى من المبادئ الديمقراطية، مثل الحرية، والمساواة، واحترام الآخر، والتسامح، ونبذ العنف، مما قد يؤثر سلبا في الممارسات الديمقراطية، وسياسات الاتحاد الأوروبي، ومسيرة الوحدة والاندماج في أوروبا، مما يتطلب مواجهة أوروبية للحد من فرص تأثير الأحزاب الشعبوية في الديمقراطية في الدول الأوروبية.

تأسيسا على ما سبق، تطرح الدراسة التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تسهم وسائل الإعلام الجديد في صعود وانتشار الأحزاب الشعبوية في أوروبا؟ ويتفرع عنه عدة تساؤلات

أصبحت ظاهرة صعود الشعبوية في العديد من دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من دول العالم في آسيا وأمريكا اللاتينية ظاهرة مقلقة جدا للنظام الدولي والسياسة العالمية في الوقت الراهن. ذلك أن الشعبوية وقواها السياسية المتطرفة تعبر عن مناهضة الديمقراطية، وتحفيز الصراعات والحروب، ومعاداة العولمة الثقافية والاجتماعية.

وتشكل وسائل الإعلام الجديد أداة رئيسية من أدوات التغيير، وأصبح الإعلام الجديد بمنزلة منصات مهمة من أجل تمرير المعلومات، ويمكن أن تتلاعب بالرأي العام وبمشاعر الناس على وجه الخصوص. وقد بات هذا التلاعب الذي يخرج عن كل سيطرة يؤثر بشكل فعال في توجهات الرأي العام، ويتدخل في تحديد طريقة تصويت الناخب، نتيجة لأن وسائل الإعلام الجديد قد تحولت إلى "قوة سياسية"، مستفيدة من تحرر خطابها الذي يميل إلى النقد، وتحقير ما تقوم به بقية مؤسسات المجتمع والحكومة. وعلى العكس من الإعلام التقليدي الذي قد يعمل وفقا لأطر قانونية وشروط دقيقة، يأتي الدور الذي لعبه الإعلام الجديد، حيث إن وسائل هذا الإعلام تنتج وسائل مرئية اجتماعية بديلة، وصار لها دور كبير في المشاركة والمجال السياسيين.

وقد طرأت أزمة في السنوات الأخيرة، على الديمقراطية، حيث تواجه الديمقراطية المباشرة في هذه المرحلة العديد من التحديات والمصاعب، من شأنها أن تحيد بها عن أهدافها. ومن أبرز هذه التحديات الدور المجتمعي المتعاظم لوسائل الإعلام الجديد، والنزعات الشعبوية لدى بعض الزعماء السياسيين، و بروز الأحزاب السياسية الشعبوية. ومع ثورة وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، باتت وسائل الإعلام الجديد تلعب أدوارا مؤثرة، وتسهم بشكل فعال في توجيه الرأي العام وتعبئته في هذا الاتجاه أو ذاك. أدى هذان التطوران بالنتيجة إلى عودة قوية إلى النزعات الشعبوية التي عرفتها أوروبا في النصف الأول من القرن العشرين.

وهكذا في العصر الحديث، ومع تطور وسائل الاتصال،

الحوار إلى التواصل والحوار، ومن الإعلام الذى يتم فى اتجاه واحد إلى الإعلام الأفقى والاتصال فى جميع الاتجاهات(٣).

يشير الإعلام الجديد New Media إلى مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الجديدة التى تمكن المستخدم من إنتاج ونشر واستهلاك المحتوى الإعلامى بمختلف أشكاله، من خلال الأجهزة الإلكترونية (الوسائط) المتصلة أو غير المتصلة بالإنترنت. وقد ظهرت وسائل الإعلام الجديد كمصطلح واسع النطاق فى العقد الأخير من القرن العشرين ليشمل دمج وسائل الإعلام التقليدية، مثل الأفلام، والصور والموسيقى، والكلمة المنطوقة والمطبوعة، مع القدرة التفاعلية للكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات، وتطبيقات الثورة العلمية، التى شهدها مجال الاتصال والإعلام، حيث أسهمت الثورة التكنولوجية فى التغلب على الحيز الجغرافى والحدود السياسية، والتى أحدثت تغييرا بنويا فى نوعية الكم والكيف فى وسائل الإعلام(٤).

إن الإعلام الجديد هو فى واقع الأمر يمثل مرحلة انتقالية من ناحية الوسائل والتطبيقات والخصائص التى لم تتبلور بشكل كامل وواضح. فهى لا تزال فى حالة تطور سريع وما يبدو اليوم جديدا يصبح قديما فى اليوم التالى، وهذا مدعاة لصعوبة وضع تعريف صارم من هذا المدخل تحديدا. إلا أنه يتضح أن هناك شبه اتفاق على أن الإعلام الجديد يشير إلى حالة من التنوع فى الأشكال والتكنولوجيا والخصائص التى حملتها الوسائل المستحدثة عن التقليدية، خاصة فيما يتعلق بحالات الفردية In-dividuality والتخصيص Customization وهما تآنيان نتيجة لميزة رئيسية هى التفاعلية، فإذا كان الإعلام الجماهيرى واسع النطاق، وهذه الصفة سمة إعلام القرن العشرين، فإن الإعلام الشخصى والفردى هو إعلام القرن الجديد. فالإنترنت - وهى واحدة من أدواته - جعلت فى مقدور أى إنسان البحث عن البرنامج أو المعلومة التى يريد فى الوقت الذى يريد(٥).

بوجه عام، يمكن القول إن الإعلام الجديد، بحسب ما ورد من تعريفات، ليس بثأ أحاديا وإيجابيا كنظم الإعلام القديم، لكنه تفاعل يختار فيه الناس احتياجاتهم، ويشاركون، فى الوقت ذاته، ليس بالرأى فقط، وإنما بإعلام شخصى خاص بكل فرد على حدة.

باتساع شبكة الإنترنت، تعددت خصائص وسائل الإعلام الجديد التى تقوم بمهام كثيرة، وفقا للغرض من إنشائها، سواء كانت هذه المهام مؤسساتية أو شخصية، وهى بتعددتها هذا تقدم الكثير من الخدمات المتنوعة. وتصنف هذه الشبكات وفقا لخصائصها ومحتواها إلى أنواع. وبشكل عام من خلال الخدمات المقدمة من المواقع الإلكترونية، نجد أن هناك مواقع وفرت لزائريها المعلومات، وقدمت أساليب عرض جاذبة، ساعدت على تبادل الأفكار والآراء والملفات المتنوعة بسهولة، وأتاحت لمستخدميها مناقشة الموضوعات التى تشترك فيها مجموعة من الأفراد لهم أهداف ومصالح مشتركة. بينما فشلت مواقع أخرى فى تادية وظيفتها التى تأسست من أجلها، حيث لم تستطع تقديم أية مواد أو موضوعات، أو غيرها يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة لزوارها(٦).

هى: ما أسباب صعود الأحزاب الشعبوية؟ وكيف وظفت هذه الأحزاب وسائل الإعلام الجديد فى كسب التأييد والانتشار؟ وكيف يمكن مواجهة صعود هذه التيارات فى أوروبا بوجه عام وألمانيا بوجه خاص؟

كما تعتمد هذه الدراسة على استخدام منهج دراسة الحالة لاستكشاف ظاهرة صعود الأحزاب الشعبوية من خلال دراسة تفصيلية فى مجالها الاجتماعى ومحيطها الثقافى الألمانى. وتم اختيار ألمانيا كحالة دراسة، حيث يوجد فى ألمانيا حزب "البدل من أجل ألمانيا"، وهو أول حزب يمينى شعبوى يدخل البرلمان الفيدرالى الألمانى (البوندستاغ) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويتسم قادة هذا الحزب بتوجهاتهم اليمينية المتطرفة أو الأصولية، ويعرف بأنه ظهر وبدأ انتشاره من خلال وسائل الإعلام الجديد.

فى ضوء ما سبق، تنقسم الدراسة إلى عدة محاور تتناول: تعريف الإعلام الجديد وعلاقته بالتيار الشعبوى، وواقع الشعبوية فى أوروبا، ومسببات وعوامل انتشارها، وكيفية توظيف التيار الشعبوى للإعلام الجديد فى التأثير فى الرأى العام لكسب الانتخابات، وذلك بالتطبيق على حالة ألمانيا.

أولا- الإطار المفاهيمى:

تتناول هذه الدراسة مفهومين رئيسيين، هما: الإعلام الجديد، وظاهرة الشعبوية، من حيث صعودها كظاهرة سياسية اجتاحت العالم، والآليات التى تفهم بها الشعبوية فى السياق الأوروبى.

١- مفهوم الإعلام الجديد:

أصبح انتشار وشيوع وسائل الإعلام الجديد، لاسيما شبكات التواصل الاجتماعى (Twitter, Youtube, Face-book) وزيادة استهلاكها من جانب الجمهور، دلالة على ميلاد عصر اتصالى جديد، أطلق عليه البعض عددا من المسميات، مثل: الإعلام الرقمة، والإعلام التفاعلى، والإعلام الشبكى، وغيرها من المسميات التى تعبر عن ظاهرة إنسانية تقنية واحدة. فالإعلام الجديد أسهم فى إعادة تشكيل الأنماط التواصلية التقليدية القديمة، القائمة على احتكار النخب السياسية والثقافية لوسائل الإعلام، وبقى وسائل التعبير فى الفضاء العام، حيث إن وسائل الإعلام الجديد لم تعد مجرد أداة للتواصل الاجتماعى(١).

يعتمد الإعلام الجديد بشكل أساسى على استخدام الشبكة العالمية لتقنية المعلومات على عكس شبكة الإنترنت، التى تتميز بالأنية والسرية فى نقل المعلومات، وتجعلها الوسيلة المثلى للتواصل. إضافة إلى سهولة الاستخدام لهذا الوسيط دون أن يكون للمستخدم خبرات تقنية عالية أو أى اختصاص فى البرمجة المعلوماتية، إذ يكفى أن يتصل المستخدم عبر أجهزة الحاسوب، أو عبر الهاتف المحمول لدخول محتوى الإنترنت(٢).

فالإعلام الجديد يوفر وسائل وقنوات جديدة للاتصال والتواصل، ويتيح منابر جديدة للنقاش والحوار، مما أفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة مختلف أنواع الاتصالات بواسطة شبكة الإنترنت، للخروج من وضعية عدم التواصل وعدم

الديمقراطي لمبدأ الخطأ والصواب، من خلال الممارسة المؤسساتية الاعتيادية، فإنه لا يمكن أن تتعرض أطروحات الشعبوى للدحض أو التكذيب، لأنها لا تستند في ذهن الشعبوى إلى أسس تجريبية محسوسة، بل إلى أسس رمزية وأخلاقية غير قابلة للتفنيد. وبينما تعتقد الشعبوية بأن الحزب أو الزعيم يعبر عن الشعب بكامله كوحدة أخلاقية، ترى الديمقراطية أن ذلك شيء مستحيل، حتى لو توافرت الأغلبية المطلقة (٩).

فعدم قدرة الديمقراطية على الإجابة عن سؤال التمثيلية الشعبوية المباشرة هو عرض مزمن في الديمقراطية يستغله الخطاب الشعبوى. لكن هناك ما يتعلق أيضا بتطورات وسياقات سياسية وتاريخية معينة، جعلت مبدأ التمثيلية يتعرض للإضعاف. وهذا ناتج عن أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب، حيث إن الشعبوية تنتشر بشكل أكبر أو أسرع في الدول التي يكون فيها النظام الحزبى في حالة ضعف. كما يقوض ضعف الديمقراطية داخل الأحزاب مبدأ التمثيلية، وهو ما يعطى الانطباع للفئات الشعبوية بأن النظام الديمقراطى ككل لم يعد يمثل إرادة الشعب، خاصة في تلك الدول التي تتحول فيها الأحزاب إلى كيانات فئوية، أو تلجأ للتحالفات فيما بينها، أو تتعد بخطابها السياسى عن الجماهير (١٠). إذ إن من متطلبات تنامى التيارات الشعبوية ظهور قيادة كاريزمية تتواصل مع الجماهير بالتركيز على الانفعالات والعواطف، كالخوف من المهاجرين أو الإرهابيين، لا على الحجج المنطقية للموقف السياسى. وهناك أحزاب شعبية قومية يرى ممثلوها أن "النخبة" خانت الشعب، وتسبب المهاجرين والأقليات العرقية من مفهوم الجماعة (١١).

في السياق الأوروبى، ترجع أسباب ضعف الديمقراطية التمثيلية، تاريخيا، إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب تجربة التيارات الفاشية، التي صعد بعضها عبر صناديق الاقتراع، كان هناك توجس وتخوف طبع النخب السياسية والقانونية إزاء النتائج الكارثية التي يمكن أن تفوق إليها الإرادة الشعبوية. لذلك، فمن أجل الحد من هذه الإمكانية، عمد رجال القانون والسياسة، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى بناء نظام سياسى يلجم هذه الدينامية الشعبوية من خلال السعى إلى تجزئ السلطة السياسية، وسن آليات رقابة، وفرض توازنات معينة بين المؤسسات، بل وفرض مؤسسات غير منتخبة لا تحتكم إلى الصناديق كالمحاكم الدستورية، إضافة إلى دور مؤسسات الاتحاد الأوروبى التي راكمت قيودا تتجاوز سيادة الدولة الوطنية. ذلك أن محاولة تقييد الإرادة الشعبوية بهذه التدابير كان سببها التخوف الناتج عن تجربة الفاشية وزخمها الشعبوى في أوروبا بين الحربين، لكن ذلك أسهم في إعطاء الانطباع بأن المؤسسات لم تعد تمثل الشعب، وهو ما أسهم بدوره في تقوية البديل الشعبوى. بل إن مولر يضيف أن الموجة الشعبوية الحالية نفسها ليست نتيجة للأزمة الاقتصادية في حد ذاتها. فالأزمات الاقتصادية لا تنتج دوما موجات شعبية بالضرورة، بل إن العامل المحدد فيها هو المقاربة النخبوية التكنولوجية التي اتخذتها الحكومات لمعالجة الأزمة. ومن ثم، كانت الشعبوية ظلا ملازما للديمقراطية، وتعبيرا عن أزمة الديمقراطية التمثيلية (١٢).

يتضح مما سبق أن الإعلام الجديد ارتبط بالتطورات التي شهدتها شبكة الإنترنت، وبالتالي الإمكانيات التفاعلية التي أتاحتها، وكانت أبرز تطبيقاتها ما نشهده من مواقع اجتماعية وأدوات اتصال ساعدت على مشاركة المحتوى والأفكار والخبرات. وقد اتسمت لغة الخطاب السياسى في ظل الإعلام الجديد بأنها: سهلة، ومباشرة، وتشاركية، وتفاعلية، وتعبوية إلى حد ما.

٢- الشعبوية .. ماهيتها وتطورها:

ثمة اختلاف في تعريف الشعبوية، حيث تعددت الآراء، منها ما يرى الشعبوية أيديولوجيا، ومنها ما يراها حركة سياسية، ومنها ما يؤيد مقولة إنها نتيجة منطقية للتحويلات الاجتماعية والبنوية للحداثة، ومنها ما شدد على اختلاف السياقات الوطنية التي تجعل الشعبوية تعنى شيئا مختلفا في كل بلد على حدة. ولأن ثمة غموضا يحيط بمفهوم الشعبوية، فهو مفهوم صعب التحديد، إذ إنه يأتى ضمن استعمالات مختلفة، بل ومتناقضة، حيث لا يعبر مصطلح الشعبوية عن وحدة مفاهيمية ما، أو أنه اسم يشمل تيارات غير مرتبطة فيما بينها (٧).

إن عودة ظهور الشعبوية، عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، تظهر بعض المستجدات التي تستحق الاستكشاف، حيث ارتبطت في صورتها الراهنة بتحويلات المجال العام في العصر الرقوى. وقد تغيرت كيفية ارتباط الفاعلين السياسيين والمواطنين ببعض بعضا من حيث التواصل المباشر أكثر فيما بين القادة الشعبويين وقاعدتهم الجماهيرية، وتأثير رقمنة المجال العام في الطريقة التي عبر بها السياسيون والنواب البرلمانيون الشعبويون عن الديمقراطيات الليبرالية. ومن ثم، فإن هناك ظاهرتين متصلتين لفهم الشعبوية المعاصرة، هما: إضفاء الطابع الرقوى على المجال العام، وتزايد الأهمية السياسية للمشاعر. كما أن الجديد حول الشعبوية يكون أقل في محتواه الأيديولوجى أو علاقته المتناقضة بالديمقراطية عن الطريقة التي بها تعمل بمساعدة التقنيات الرقمية من أجل تعبئة المشاعر السياسية. وقد أصبحت الشعبوية أداء عاطفيا، دون أن تتحول إلى أيديولوجية، أو خطاب، أو حركة سياسية. من هنا، تتقاطع الشعبوية مع الاتجاهات الرقمية والعاطفية، وتشمل التصورات السياسية، وردود الفعل، والقرارات، وتعزز كليهما الشعبوية، أو على الأقل الميول الشعبوية (٨).

إن تعريف الديمقراطية في حد ذاته يقدم وعدا بأنها "حكم الشعب". لكن في التطبيق، من الصعب تحقيق ذلك بشكل كلى أو مباشر. ورغم أن فكرة قدرة الجماهير على التحكم في مصيرها هي فكرة جذابة، فإنه يستحيل تطبيق هذا المبدأ بشكله المبسط لأسباب عدة تتعلق بعدد من الفوارق بين الديمقراطية والشعبوية. فبينما تنظر الديمقراطية التمثيلية إلى الشعب كجماعة أفراد، هم في نهاية المطاف ليسوا إلا أرقاما ونسبا في الانتخابات، ترى الشعبوية أن هناك شعبا واحدا ذا تصور واحد. وبينما لا تنظر الديمقراطية إلى القرارات والسياسات بمعيار الأخلاق، تعتقد الشعبوية أن أى شيء خارج الحزب أو الحركة الشعبوية هو فاسد ومناف للأخلاق. وبينما تخضع أطروحات السياسى

الرئيسى للبطالة والجريمة، وكذلك الإرهاب. كما اتفقت تلك الأحزاب على رفض الاندماج الأوروبي، وتبنى خطاب عنصري يعارض بشكل مطلق المساواة بين المواطن والمهاجر.

١- عوامل انتشار التيارات الشعبوية فى أوروبا:

استطاعت الأحزاب الشعبوية أن تحظى بتمثيل برلماني، مما يشكل اعترافا بشرعيتها، وتشارك أيضا بوجود قيادة قوية تمارس مركزية السلطة، وصارت من أشهر أحزاب القارة الأوروبية(١٦).

وفيما يتعلق بمسببات وعوامل انتشار التيارات الشعبوية فى أوروبا، ثمة عوامل عدة يمكن استعراضها كما يلي:

(أ) عدم التوافق على وجود سياسات أوروبية موحدة وواضحة للرأى العام الأوروبى تجاه المهاجرين وسياسات الهجرة والتعامل مع اللاجئين، مما أعطى انتشار أعمال العنف والإرهاب مسوغات لتنامى صعود دعاوى الشعبوية.

(ب) استغلال تزايد عمليات النزوح والهجرة إلى أوروبا، مما شجع على بروز خطاب الشعبويين، حيث إن تأثير قضية الهجرة لا يقتصر فقط على مستويات الوظائف والدخل والأجور والمزايا الاقتصادية، ولكنه يتعلق أيضا بعدالة توزيع السلع أو الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم، كون المواطنين الأصليين هم أصحاب الأولوية، والفئات الوافدة، سواء من أوروبا أو من خارجها، تؤثر فى جودة وكفاءة توصيل هذه الخدمات.

(ج) الشكوى المتعاظمة من الانتخابات، ورفض الجماهير الانسحاق وراء قادة غير معنيين بالمصالح العامة.

(د) انعكاسات مجتمع النمو الرأسمالى على الدخل، ومستويات التشغيل، ومعدلات البطالة للفئات محدودة الدخل، والمهارات، وقصور الحكومات فى التعامل مع تلك الدعوات.

(هـ) ثورة وتطور وسائل الاتصال وما تفرضه من واقع بين إيجابيات المعرفة وسلبيات التوجيه من جانب تلك القوى الشعبوية، حيث تدفع التكنولوجيا نحو انتشار فى التلاعب ببعض فئات الرأى العام واستغلاله، وليس التعامل معه كشريك فى صنع السياسات.

(و) استغلال الأزمة المالية الأمريكية، التى تحولت إلى عالمية، منذ عام ٢٠٠٨، ونقد الشعبويين لخطاب وأفكار الاندماج الأوروبى فى العالم بحجة تداعياته السلبية على المواطنين الأوروبيين وعدم مراعاة مصالحهم(١٧).

هكذا، يمكن القول إن التيارات الشعبوية وأحزابها فى أوروبا، اتسمت بما يلي:

- توسعت الشعبوية، من خلال قضايا الهجرة، والحمائية، ومواجهة العولمة، وحماية الشعب، والإسلاموفوبيا، ومناهضة التكامل الإقليمى والوحدة الأوروبية.

- تسعى التيارات الشعبوية إلى زيادة شعور المواطنين بالتهديد، وتقديم معلومات مغلوطة أو ناقصة لكسب التأييد.

تجدر هنا الإشارة إلى نقطتين أساسيتين، أولاهما: أن الشعبوية بمنزلة تصور أخلاقى للحقل السياسى، يكون فيه الشعب صورة متخيلة تخول للشعبوى إدراج هذه الفئة أو تلك، أو إقصاءها من الشعب. ولا شك أن هذه النقطة لها أهميتها على المستوى المحلى فى النقاشات حول الهوية الوطنية. ثانيتهما، ضرورة الحوار مع الشعبويين، والإنصات لجمهورهم، وعدم معاملتهم بدونية واحتقار، وهو ما يستلزم أيضا محاولة فهم السياقات التى تدفع بالجماهير إلى تأييد الحركات الشعبوية(١٣).

إن أهم ما فى الشعبوية هو عداؤها للتعددية، وزعمها أنها هى وحدها التى تمثل الشعب بصورة حقيقية، حيث يصور الشعبويون منافسيهم، حين يخوضون الانتخابات، على أنهم نخبة فاسدة. وحين يصلون إلى الحكم، يرفضون الاعتراف بشرعية المعارضة التى تواجههم، ولذلك تتحول الشعبوية فى تقسيمها الشعب على هذا النحو إلى شكل من أشكال سياسات الهوية. من هنا، يأتى مصدر خطورتها الكامنة فى فكرة الديمقراطية(١٤).

هناك عدة عوامل تدعم العلاقة بين التيارات والأحزاب الشعبوية وتوظيفها للإعلام الجديد، حيث إن بيئة الأحداث والقضايا الوطنية، التى يتم تداولها ونشرها عبر وسائل الإعلام الجديد، مثل الشعور بالضيق السياسى، والأزمات الوطنية، وقضايا الهجرة أو الدين من منظور صراعى، مواد إعلامية مواتية لخلق الثقافة السياسية الشعبوية أو لمصلحة صعود التيارات الفاعلة السياسية الشعبوية التى تنقلها وسائل الإعلام الجديد. بذلك، تركز وسائل الإعلام الجديد على القضايا التى تتبناها الأحزاب السياسية الشعبوية. وهكذا، تزيد تغطية أخبار الأحزاب الشعبوية ومنحها فرصة للتعبير عن آرائها، فى ظل العلاقة التكافلية بين وسائل الإعلام الجديد والأحزاب الشعبوية. كما اكتسبت وسائل الإعلام الجديد على مدى انتشارها أهمية متزايدة، حيث إنها تجعل من الممكن مباشرة التواصل مع الجماهير المتعاطفة مع تجنب القنوات الإخبارية التقليدية. وسعت الأحزاب الشعبوية إلى خلق مراكز معلومات خاصة بها عبر أدواتها للتواصل الاجتماعى والاتصال السياسى، فضلا عن استفادة هذه التيارات والأحزاب من ظاهرة الأخبار المزيفة على شبكة الإنترنت، خاصة خلال الحملات الانتخابية، وتوظيفها من قبل التيارات الشعبوية(١٥).

ثانيا- واقع الشعبوية فى أوروبا:

ثمة مخاوف حقيقية من صعود الشعبويين على نحو يؤدى إلى خشية العديد من التيارات السياسية الأوروبية الأخرى من تمكنهم من تزييف الإرادة الشعبوية، ولو بالحصول على أقلية معطلة فى البرلمان. ويمكن أن يتم ذلك الاختراق من دون إخلالات جوهرية بالقوانين، وفى إطار الشفافية والنزاهة. وقد شهدت أوروبا صعود الأحزاب اليمينية الشعبوية، واتفقت جميع الأحزاب اليمينية المتطرفة فى أوروبا على عدد من المبادئ التى تركز الشعبوية، ويأتى على رأسها الموقف المعادى للهجرة والمهاجرين، وهدم خطرا على الهوية والثقافة الأوروبية، وأنهم السبب

الناخبين حصلوا على دفعة قوية لتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات بعد عزوف ملحوظ في الانتخابات السابقة، وذلك من خلال حملة "هذه المرة سأصوت" التي أطلقها الاتحاد الأوروبي. ففي عام ٢٠١٤، كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الأوروبية نحو ٤٣٪. وقد تراجع اهتمام الأوروبيين بهذه الانتخابات على مر العقود، في حين زادت صلاحيات النواب الأوروبيين إلى حد كبير (٢٣).

بالنسبة لانتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠١٩، فقد توجه مواطنو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، نهاية مايو ٢٠١٩، للاقتراع في انتخابات البرلمان الأوروبي، إذ يعد البرلمان، الذي يتم انتخابه مباشرة في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٧٩، الهيئة التشريعية الوحيدة العابرة للدول في العالم. وقد ودعى إلى هذه الانتخابات ٤٢٧ مليون أوروبي لانتخاب ٧٥١ عضواً لخمسة أعوام في البرلمان الأوروبي، وأعلن البرلمان الأوروبي. أن نسبة المشاركة في الانتخابات هي "الأكبر في عشرين عاماً"، وقدرت بـ ٥١٪ بالنسبة للدول الأعضاء السبع والعشرين في الاتحاد من دون المملكة المتحدة (٢٤).

وبالرغم من أن المحافظين والاشتراكيين لا يزالون يشكلون أكبر كتلتين في البرلمان الأوروبي، فإن انتخابات ٢٠١٩ أفرزت خريطة جديدة للمرة الأولى منذ أربعين عاماً. ولعل فرنسا وإيطاليا تشكلان وجهة جديدة لليمين الشعبوي والمتطرف. وقد تعرض شريكا الائتلاف الحاكم في ألمانيا، التحالف المسيحي الديمقراطي، الذي تنتمي إليه المستشارة أنجيلا ميركل، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، لخسائر فادحة في انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة. في المقابل، يمكن عدّ حزب الخضر المعارض الفائز الأكبر في هذه الانتخابات (٢٥).

إذا كان اليمين الشعبوي والمتطرف قد حقق نتائج قوية في عدة دول أوروبية، فإن شعبوي ألمانيا حلوا في المرتبة الرابعة خلف المحافظين والاشتراكيين وأنصار البيئة. فقد حصل حزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني الشعبوي على نسبة ١٠,٨٪، أي بزيادة أكثر من ٣٪ عن الانتخابات السابقة، لكنها أقل مما حصلوا عليه في الانتخابات التشريعية في ألمانيا. أما في فرنسا، فقد اختلفت الصورة، إذ تقدم اليمين المتطرف (الشعبوي) بزعامة مارين لوين على حزب الرئيس إيمانويل ماكرون، في نتيجة لها دلالة كبيرة. وحسب النتائج الأولية، فإن حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف (بزعامة ماري لوين) نال ٢٤٪ من الأصوات، متقدماً على حزب ماكرون، الذي نال ما يقرب من ٢٣٪. وسارع حزب لوين إلى المطالبة بـ "تشكيل مجموعة قوية" داخل البرلمان الأوروبي، كما تمثلت نتيجة أخرى غير متوقعة في فرنسا بحصول حزب الخضر على المركز الثالث بنسبة بلغت ١٢٪ (٢٦).

بناءً على ذلك، يمكن القول إن أحزاب الوسط تنهار، وإن اليمينيين الشعبويين يفوزون في بعض البلدان، لكن ليس على المستوى الأوروبي. فقد يتمكن اليمين الشعبوي المتطرف من فرض أجندته على الخطاب السياسي في أوروبا، والقضية الفائزة في الانتخابات هي "حماية البيئة". هذه هي حصيلة ردود الفعل على نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي (٢٧).

- تعتمد التيارات الشعبوية على التفاعلات السياسية واستخدام تكتيكات أدوات الإعلام الجديد، وتلعب على العوامل السيكولوجية والعاطفية (١٨).

رغم ذلك، تتنافى تلك التيارات الشعبوية مع قيم الديمقراطية الأوروبية. فقد واجه الاتحاد الأوروبي، خلال عام ٢٠١٩، عدة تحديات ضاغطة، إذ تم حسم مسار الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وتوازى ذلك مع صعود ائتلاف الشعبويين إلى السلطة في إيطاليا، مدعوماً من جانب تيارات معارضة للاندماج الأوروبي، وامتدت موجات عدم الاستقرار إلى فرنسا، التي لم تنحسر بها بعد احتجاجات "السترات الصفراء". وعند خروج المستشار الألمانية أنجيلا ميركل من المشهد السياسي، أصبح الدعم الألماني لتماسك الاتحاد الأوروبي رهناً بالتوازنات السياسية الداخلية في ألمانيا، ومدى استمرارية صعود التيارات الشعبوية (١٩).

فعبق الأزمة الناتجة عن رفض الاتحاد الأوروبي لموازنة الحكومة الإيطالية المؤلفة من تحالف "حركة خمسة نجوم" وحزب رابطة الشمال اليميني المتطرف، تصاعدت المخاوف من احتمالية سعي إيطاليا للخروج من الاتحاد الأوروبي على غرار الموقف البريطاني (٢٠).

تبين من تحليل واقع الشعبوية وانتشارها أنها أحد العوامل التي تقوم على تفسير القضايا العامة بشكل درامي وعاطفي، وتحمل النخب الحاكمة مسؤولية المشكلات السياسية والاجتماعية.

٢- سمات الخطاب الشعبوي في انتخابات البرلمان الأوروبي:

تضاعف عدد الشعبويين، منذ عام ٢٠٠٠ في الوزارات الأوروبية، ليصل إلى ١٥٪ على الأقل، ومن المرجح أن تنمو صفوفهم في مراكز القيادة الأوروبية. وأوضح تحليل لنتائج الانتخابات في ٣١ دولة أوروبية، خلال العقد الماضي، أن تأييد الأحزاب الشعبوية في أوروبا ارتفع من ٧٪ في عام ١٩٩٨ إلى نحو ٢٥٪ في الوقت الراهن. ويشير ذلك إلى أنه يرجح أن المشهد السياسي الأوروبي سيزداد اضطراباً، حيث يوجد انطباع بأن الشعبوية تجتاح أوروبا (٢١).

كما طرأت في انتخابات البرلمان الأوروبي، التي جرت في عام ٢٠١٩، بعض التغييرات الكبيرة، ونشطت عملية التصويت للشعبويين بسبب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، كما أن الحكومات الشعبوية المناهضة للهجرة وصلت إلى سدة الحكم في المجر، وإيطاليا، وبولندا. ويتزايد القلق من أن تحقق التيارات الشعبوية والقومية تقدماً كبيراً داخل البرلمان الأوروبي الذي يلعب دوراً حاسماً في صياغة القوانين الأوروبية، والتأثير في الحياة السياسية الأوروبية (٢٢).

لذا، يواجه التيار الأوروبي الرئيسي تحدياً كبيراً من اليمين المتطرف، وعاد القلق مجدداً من صعود اليمين الشعبوي. ورغم المفاجآت التي حملتها نتائج بعض الدول، فإن انتخابات هذه الدورة شهدت نهاية تكتلات سياسية تقليدية. ويبدو هذه المرة أن

الاتحاد الأوروبي. فإذا تعاضمت مشكلة الهجرة وتفاقت آثارها الاقتصادية والاجتماعية، فستزداد خصوبة التربة التي تنمو فيها الشعبوية. ويتمثل العامل الثاني في الوضع الاقتصادي، بمعنى أن ضعف النمو، وارتفاع معدلات البطالة، واحتمال حصول أزمة كبيرة كأزمة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، سيضعف كل ذلك حتما القوى السياسية التقليدية لمصلحة الأصوات الشعبوية الصارخة. أما إذا استقر الاقتصاد وتعزز النمو وازدادت فرص العمل، فسينحسر الخطاب الشعبوي، لأنه سيفقد مبرراته وتأثيره في مشاعر الجماهير. إلا أن الأفاق الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي لا تبدو مشجعة على الإطلاق. يضاف إلى ذلك أن الحروب التجارية على المستوى العالمي، والتداعيات الغامضة لخروج بريطانيا من الاتحاد، تزيدان تلبد الغيوم الرمادية في سماء الاقتصاد الأوروبي (٣١).

ولاشك في أن المشكلة تعظم في إدراك المواطنين الأوروبيين، ويتم الربط بين التعثر الاقتصادي ووجود المهاجرين. لذا، على القادة الأوروبيين إيجاد حلول للأزمات الاقتصادية قبل أن تتفاقم (٣٢).

إلى حد ما، دفعت الطبيعة المتباينة للشعبوية بعض القادة السياسيين الموالين لأوروبا إلى سوء تقدير خطر التحدي، وهذا هو السبب أيضا في أنه لا يزال من الصعب محاولة وضع حلول لمواجهة الشعبوية. كما يتقاسم الشعبويون الأوروبيون بعض الأهداف المشتركة، في محاولة لإحداث تغييرات سياسية جوهريّة في الأطر الفكرية والأيدولوجية للنظم السياسية (٣٣).

لكن الشعبوية بعيدة عن أن تكون نهجا واحدا. فالشعبويون من اليمين المتطرف، مثل (فوكس) و(حزب البديل من أجل ألمانيا) يؤيدون تخفيضات ضريبية كبيرة، وتقليصا في الإنفاق العام، بينما تفضل الأحزاب المناهضة للنخب، والتي وصلت بالفعل إلى السلطة، مثل حركة "خمس نجوم" في إيطاليا و"بوميدوس" في إسبانيا، سياسات اقتصادية تعتمد على إعادة توزيع الدخل، مع دور موسع للدولة (٣٤).

ثمة اختلافات، أيضا، بين الشعبويين حول كيفية التعامل مع التغير المناخي، وبعضهم يؤيد صراحة روسيا فلاديمير بوتين، مثل وزير الداخلية الإيطالي ماتيو سالفيني، والرئيس المجري فيكتور أوربان، بينما يدعو آخرون إلى المواجهة، مثل حزب القانون والعدالة في بولندا. كذلك، يختلف الشعبويون حول قضيتهم المحورية المتمثلة في الهجرة، والطريقة المثلى للتعامل مع المهاجرين من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، حيث دعت الحكومة الإيطالية إلى توزيع القادمين الجدد بين دول التكتل الأوروبي، بدلا من استيعابهم في الدولة التي دخلوها، وهي فكرة تعارضها المجر وبولندا معارضة شديدة (٣٥).

على النقيض من الأحزاب السياسية التقليدية المنتهية إلى يسار الوسط، أو يمين الوسط في أوروبا، والتي توجد لديها روابط تاريخية بمؤسسات، مثل الاتحادات التجارية والكنائس، تفتقر الأحزاب الشعبوية إلى دوائر انتخابية محددة. وقد أظهرت دراسة، أجريت عام ٢٠١١ في ١١ دولة بغرب أوروبا، أن مؤيدي

إن، تسعى الشعبوية الأوروبية إلى تغيير موازين القوى المهيمنة على السلطة، والاقتراب من الناس، من خلال خطاب ووعود تحرك المشاعر وتثير المخاوف. كما يقدم الشعبويون في خطبهم حولا بسيطة لمشكلات سياسية واجتماعية معقدة، معتمدين على شعارات براقية، مثل "فرنسا للفرنسيين"، و"نحن الشعب"، وكل السلطة للشعب"، وغير ذلك. وقد وظف اليمين الشعبوي المتطرف الخوف من الهجرة لتحقيق مكاسب سياسية في انتخابات البرلمان الأوروبي ٢٠١٩ (٢٨).

يتضح مما سبق أن الأحزاب الأوروبية الداعية للعمل على التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي تواجه صعوبات في استمالة الناخبين بسبب استياء المواطنين من النخب السياسية. وقد تهددت وجهة أوروبا بعد تقدم الشعبويين وتراجع الأحزاب التقليدية. وثمة تحديات كثيرة تواجه المشروع الأوروبي، منها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، الذي يحتفى، من دون حرج، بالسياسات الشعبوية في الاتحاد الأوروبي، وكذلك صعود الاقتصاد الصيني، إضافة إلى الخلافات الداخلية في سياسات الهجرة والاقتصاد، إذ تحمل الأحزاب الشعبوية تحديات هائلة للقيم والمجتمعات الأوروبية، وتركز برامجها المناهضة للاتحاد الأوروبي، والمناهضة للديمقراطية، على إدارة الحدود وسياسات هجرة مقيدة نسبيا، من خلال الشعارات "العنصرية" التي تتهجم فيها هذه الأحزاب على المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين.

٣- انعكاسات الأحزاب الشعبوية على الاتحاد الأوروبي:

وافق العديد من الأحزاب الشعبوية، في الفترة الأخيرة، على تشكيل مجموعة برلمانية جديدة تحت اسم "التحالف الأوروبي من أجل الشعوب والأمم". ويشمل التحالف حزب الرابطة اليميني في إيطاليا، وحزب "البديل من أجل ألمانيا"، وحزب "الفلنلنديون الحقيقيون"، و"حزب الشعب الدنماركي"، و"حزب الحرية" النمساوي. ولا يزال هذا التكتل في حاجة إلى المزيد من الأعضاء، لأن أي مجموعة تحتاج - بموجب قوانين البرلمان - إلى ٢٥ نائبا من سبع دول في الاتحاد الأوروبي على الأقل. وإذا نجح التحالف في الحصول على الدعم الكافي لتشكيل المجموعة، فإنه سوف يركز على ثلاثة أهداف: منح سلطة أقل لبروكسل، ووقف تدفق المهاجرين إلى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتنفيذ "نموذج استرالي" للهجرة وحماية الهوية الثقافية لأوروبا (٢٩).

يجب القول إن الواقع الحالي ينبئ باحتمالات متضاربة، وربما متكافئة. فالقوى الشعبوية في صعود، لكن ليس بالشكل الذي تخوف البعض منه. وقد جاءت انتخابات البرلمان الأوروبي في عام ٢٠١٩ لتثبت صعود القوى الشعبوية، لكن ليس بصورة كاسحة تغير المشهد السياسي تغييرا جذريا، وبات حضورها الحالي من ثوابت المعادلات السياسية في أوروبا (٣٠).

إن استمرار التيارات الشعبوية يرتبط بعدة عوامل، أهمها ما يجري خارج القارة، وتحديد موجات الهجرة التي لا تزال مستمرة، والتي يسبب أسلوب التعامل معها خلافات بين دول

بالخوصم. وفيما يتعلق بتوظيف الإعلام الجديد في صعود حزب البديل، يمكن طرح ما يلي:

أ- إن الإعلام التقليدي تجاهل الحزب في بداياته. وعندما كان يتحدث عنه، كان من أجل النقد، مما دفع حزب البديل لإطلاق قنوات التواصل الإعلامي الخاصة به، وتحول الحزب إلى أول حزب في ألمانيا على (فيسبوك).

ب- إن الحزب اليميني لا يستخدم فيسبوك كأداة للتواصل فقط، بل للتنظيم وتحريك قاعدته، وحتى التنسيق بين السياسيين.

ج- دفع هذا تجاهل من وسائل الإعلام التقليدية للحزب في بداياته لتطوير استراتيجية إعلامية شبيهة بتلك التي كان يعتمد عليها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لجهة التهجيم على الإعلام التقليدي، واتهامه بالكذب، وهو من الشعارات المفضلة لدى الجمهور اليميني الشعبوي في ألمانيا (٣٨).

وإذا كان اليمين المتطرف قد غاب عن البرلمان الفيدرالي منذ الستينيات لعدم تمكن أحزابه من تجاوز حاجز الـ ٥٪ من أصوات الناخبات والناخبين الذي يؤهل للتمثيل في البرلمان، فإن حضوره في برلمانات الولايات الألمانية (غرباً بين أعوام ١٩٤٥ و١٩٩٠، ثم في عموم ألمانيا منذ عام ١٩٩٠) لم ينقطع. في برلمانات الولايات، تاريخياً، تراوحت نسب مقاعد أحزاب اليمين المتطرف بين ٥ و١٠٪، واتسمت أدوارها - كأحزاب أقلية صغيرة - بغلبة الطابع الشعبوي المعادي لوجود الأجانب في ألمانيا، والمناهض لعمليات الاندماج الأوروبي التي أنتجت أولاً السوق المشتركة، ثم الاتحاد القائم اليوم. تاريخياً أيضاً، لم تقبل الأحزاب السياسية التقليدية كالمسيحي الديمقراطي، والمسيحي الاجتماعي، والاشتراكي الديمقراطي، والديمقراطي الحر، أو الحديثة كالخضر واليسار (الأخير خرج من عباءة الحزب الشيوعي الذي حكم ألمانيا الشرقية السابقة قبل عام ١٩٩٠)، لا الائتلاف، ولا التعاون أو التنسيق مع اليمين المتطرف. أما في الولايات الواقعة في شرق ألمانيا، فقد تغيرت صورة الحضور المحدود وغير المؤثر لأحزاب اليمين المتطرف خلال السنوات القليلة الماضية، وانصهر العديد من الكيانات الصغيرة لليمين المتطرف بداخله مستحدثاً واجهة حزبية موحدة قادرة على المشاركة بكثافة في انتخابات الولايات، وعلى الفعل السياسي على المستوى الاتحادي، وقادرة - من ثم - على اجتذاب المزيد من الاهتمام الشعبي والإعلامي.

إن دفع بالاتجاه ذاته عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة، منها انتشار الحركات العنصرية والمجموعات النازية الجديدة في شرق ألمانيا، التي لم يتردد حزب "البديل" في الانفتاح عليها ودمج مفرداتها ومضامينها في خطابه العلني. يوظف العنصريون والنازيون الجدد المضاعب المجتمعية التي رتبها استقبال ألمانيا لما يقرب من مليون لاجئ عام ٢٠١٥ بغرض الترويج. من جهة أولى، لخطاب كراهية ضد الأجانب، وضد الإسلام (جاءت الشريحة الكبرى من اللاجئين من سوريا، ومن بلدان أخرى ذات أغلبية سكانية مسلمة). ومن جهة أخرى، لخطاب "خوف من الغرباء" الذين قدموا للدراسة وللعمل وللحياة،

الأحزاب الشعبوية الأوروبية ليس لديهم قواسم مشتركة مع بعضهم بعضاً على الصعيدين الديموجرافي والأيديولوجي (٣٦).

تعد الشعبوية الأوروبية تهديداً للقيم الإنسانية والحضارية. فبداية، تزامنت الأزمات الاقتصادية الأوروبية مع تقاطر المهاجرين واللاجئين الهاربين من جحيم الحرب، مما رفع نسبة البطالة المرتفعة أصلاً. أعقب ذلك التهديدات الإرهابية التي أدت لتصاعد وهم الـ "إسلاموفوبيا" السائد في القارة الأوروبية منذ زمن ليس بعيد. لقد أدت هذه العوامل إلى بلورة مشهد سياسي جديد في العالم الغربي، يبتعد بشكل مطرد عن مبادئ الديمقراطية والقيم الحضارية التي كثيراً ما تغنى بها الأوروبيون منذ الفترة التي تلت الثورة الفرنسية، وعن الصورة النمطية للديمقراطية الأوروبية. فهناك تحذيرات من أن الديمقراطية وحقوق الإنسان مهددتان بتصاعد النزعة الشعبوية والقومية في الدول الأوروبية، مما يضعها على منحدر خطر جداً، لاسيما أن بعض دول أوروبا تستغل قضايا الإرهاب والمهاجرين لتعزيز النزعة الشعبوية، متجاهلة المعايير الدولية في التعامل مع ظاهرة الهجرة واللاجئين، وهو مؤشر خطر يؤكد تصاعد الفكر الشعبوي المتطرف الذي تجاوز المعايير ليصل إلى الشعبوية والانعزال (٣٧).

هكذا، فإن القارة الأوروبية قد تتجه نحو التطرف والابتعاد عن الديمقراطية تدريجياً. ويتأثر مستقبل الاتحاد الأوروبي سلبياً، في ظل اكتساب الأحزاب الشعبوية بعداً جماهيرياً متزايداً.

ثالثاً- تأثير الإعلام الجديد في صعود الأحزاب الشعبوية في ألمانيا:

يوجد في ألمانيا حزب "البديل من أجل ألمانيا"، وهو أول حزب يميني شعبوي يدخل البرلمان الفيدرالي الألماني (البوندستاغ) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويتسم قادة هذا الحزب بتوجهاتهم اليمينية المتطرفة أو الأصولية، وقد أثبت قدرته على ترسيخ مكانته في المجال السياسي. إن حزب البديل من أجل ألمانيا، بحسبانه من الأحزاب الشعبوية، يمثل خطراً على النظام السياسي الألماني والاتحاد الأوروبي، وقضايا حقوق الإنسان، والهجرة.

١- حزب البديل من أجل ألمانيا وتوظيف الإعلام الجديد:

إن حزب البديل من أجل ألمانيا (A F D) لا يزال يسبق الأحزاب التقليدية الأخرى في عمليات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد، واكتساب صفة الحزب الجماهيري الشعبي، حيث ولد حزب البديل اليميني المتطرف عام ٢٠١٣ في خضم ثورة وسائل التواصل الاجتماعي، ومن خلال "فيسبوك"، لينضم إلى ساحة سياسية مليئة بأحزاب قديمة عمرها عشرات السنين، لم تكن قد فهمت بعد لغة وأدوات الإعلام الجديد، فانطلق الحزب الشعبوي الجديد مطلقاً معه منصات تواصل اجتماعي واسعة، ينشر عليها كما هائلاً من المعلومات يومياً، حتى تحول اليوم إلى أقوى حزب في ألمانيا على وسائل التواصل مجتمعة. إن الحزب اليميني المتطرف اعتمد لنشر رسائله على مقاربة تحاكي عواطف الناخبين، وتستهدف

وكوادره بالفعل وسائل الدعاية والحشد التي يتيحها هذا الإعلام. ويبدو واضحا أن منصات وسائل التواصل الاجتماعي توفر للحزب الشعبوي، الذي يتهم بعض السياسيين فيه بتكرار شعارات نازية، فضاء جديدا خاليا من المؤتمرات الصحفية وأسئلة الصحفيين، مما يجعلها المنصة الأكثر تفضيلا للكثير من سياسيين الحزب، ونشر رسائلهم السياسية والجماهيرية. وعلى سبيل المثال نشر تغريدات تتسبب في الخوف والغضب، وتدعو الجماهير من خلال وسائل التواصل الاجتماعي دائما.

٢- الانتخابات الفيدرالية الألمانية ٢٠١٧ وبروز حزب البديل من أجل ألمانيا:

أجريت الانتخابات الفيدرالية في ألمانيا، في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، لانتخاب أعضاء البوندستاغ التاسع عشر. يجب على البوندستاغ الجديد أن ينتخب مستشارا بأغلبية مطلقة من أعضائه، الذين سيقومون بدورهم بتشكيل حكومة جديدة. حصل الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي بقيادة أنجيلا ميركل على أكبر عدد من المقاعد بحصوله على أكبر نسبة من العدد الكلي للأصوات (٣٣٪)، تبعه الحزب الديمقراطي الاجتماعي (٢٠,٥٪). فيما حصل حزب البديل من أجل ألمانيا على عدد كاف من الأصوات تؤهله لدخول البوندستاغ للمرة الأولى (١٢,٦٪).

عقب تلك الانتخابات، لا تزال أحزاب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، والاتحاد الاجتماعي المسيحي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني أكبر الأحزاب تمثيلا في البوندستاغ، لكنها حصلت على نسبة أصوات أقل بشكل ملحوظ مقارنة بنتائج انتخابات عام ٢٠١٣، بينما حصل كل من الحزب الديمقراطي الحر والبديل من أجل ألمانيا على أصوات كافية للدخول في البوندستاغ (٤٠).

تعد انتخابات ٢٠١٧ الانتخابات الأولى التي يحصل فيها الحزب اليميني البديل من أجل ألمانيا على أصوات كافية ليحصل على تصويت برلماني في البوندستاغ. وفيما يلي الأحزاب التي حصلت على مقاعد (٤١):

نتائج الانتخابات الفيدرالية الألمانية ٢٠١٧

مجموع المقاعد	قائمة الحزب			الدائرة الانتخابية			الحزب
	المقاعد	%	الأصوات	المقاعد	%	الأصوات	
١٩٣	٧	٣٦,٨	١٢,٤٤٥,٨٣٢	١٨٦	٣٠,٢	١٤,٠٢٧,٨٠٤	الاتحاد الديمقراطي المسيحي
١٤٨	٨٩	٢٠,٥	٩,٥٣٨,٣٦٧	٥٩	٢٤,٦	١١,٤٢٦,٦١٣	الحزب الديمقراطي الاجتماعي
٩٥	٩٢	١٣	٥,٨٧٧,٠٩٤	٣	١١,٥	٥,٣١٦,٠٩٥	البديل من أجل ألمانيا
٧٨	٧٨	١٠,٧	٤,٩٩٧,١٧٨	-	٧	٣,٢٤٨,٧٤٥	الحزب الديمقراطي الحر
٦٦	٦١	٩,٢	٤,٢٩٦,٧٦٢	٥	٨,٦	٣,٩٦٦,٠٣٥	الحزب اليساري
٦٥	٦٤	٨,٩	٤,١٥٧,٥٦٤	١	٨	٣,٧١٧,٤٣٦	تحالف ٩٠/الخضر
٤٥	-	٦,٢	٢,٨٦٩,٧٤٤	٤٥	٧	٣,٢٥٥,٦٠٤	حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي بولاية بافاريا

المصدر: الانتخابات الفيدرالية الألمانية ٢٠١٧، DW، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٧، في:

<http://www.dw.com/en/germany-heads-to-the-polls/a-40655495>

ويتم وصفهم كطفيليين يستنزفون رخاء وتقدم ألمانيا (مثلما كان العنصريون والنازيون القدامى يصفون اليهود الألمان، أي اليهود من مواطني البلاد، كمصاصي دماء وطفيليين). مثل هذه المفردات والمضامين يستخدمها بعض سياسيين حزب "البديل" على نحو إعلامي ممنهج، وعليها اعتمدوا في صياغة خطابهم الانتخابي في انتخابات برلمانات الولايات، خلال السنوات القليلة الماضية، وفي الانتخابات الفيدرالية الأخيرة. ومن بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مكنت اليمين المتطرف أيضا من اجتذاب المزيد من الاهتمام الشعبي والإعلامي، تأتي الأزمات المتتالية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي وتداعياتها على ألمانيا. فلأن ألمانيا تملك الاقتصاد الأكبر في أوروبا، ولأنها المستفيد الاقتصادي والتجاري الأول من الاندماج الأوروبي، ومن العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، تدخلت برلين أكثر من مرة لإنقاذ الاقتصادات المتعثرة لبعض البلدان الأوروبية من أيرلندا إلى إسبانيا، والبرتغال، واليونان، وضخت أموالا طائلة لمنع انهيار العملة الموحدة. وحمل ذلك الخزنة الألمانية، وبالتبعية دافعي الضرائب من المواطنين والمواطنين أعباء إضافية، ونتج عنه ارتحال أعداد كبيرة من الشباب الأوروبي في البلدان المتعثرة إلى سوق العمل الألمانية، بحثًا عن الوظيفة، والدخل، والتأمينات الاجتماعية، وحدثت جراء ذلك بعض الإزاحات في سوق العمل، كان ضحاياها الرئيسيون هم العمال والمهنيين الألمان أصحاب المؤهلات التعليمية والمهنية المتوسطة. استغل اليمين المتطرف، ممثلًا في حزب "البديل"، الأزمات الأوروبية وذيوع "الامتعاض من أوروبا" بين بعض القطاعات الشعبية لترديد شعارات يعرفون كيف يوظفونها جيدا عبر وسائل الإعلام الجديد: (ألمانيا أولا)، (الألمان قبل الأوروبيين الكسالى)، و(استعادة وطننا ومجتمعنا لنا)، وغيرها. مثل هذا الخطاب ساعد حزب "البديل" على تخليق موجة للوطنية الشوفينية، مكنته، على الرغم من انحسارها جغرافيا في الولايات الشرقية، من حصد المزيد من أصوات الناخبين والناخبين في برلمانات الولايات، وفي البرلمان الفيدرالي (٣٩).

يستحق الصعود النسبي لليمين المتطرف في ألمانيا أن تشتبك معه الأحزاب السياسية الديمقراطية يمينا ويسارا، وأن يشتبك معه المجتمع المدني الحامل لقيم الحرية وحقوق الإنسان، لكيلا تقترب ألمانيا، بتاريخها الصعب قبل ١٩٤٥، من أوضاع مشابهة لما يحدث -منذ عقود- في النمسا وهولندا اللتين تحولت أحزاب اليمين المتطرف فيهما إلى مكون أساسي ودائم للمشهد السياسي.

هكذا، يمكن القول، إن حزب البديل من أجل ألمانيا، وهو وليد الإعلام الجديد، استفادت ووظفت قياداته

٣- حزب البديل من أجل ألمانيا والسياسات الأوروبية:

وفقا لخريطة طريق الأحزاب الشعبوية خلال الانتخابات الأوروبية، فإن السياسة الحالية للجوء والهجرة في الاتحاد الأوروبي تشكل تهديدا وجوديا للحضارة الأوروبية، وسوف يؤدي السماح لمزيد من المهاجرين القادمين من القارات الأخرى إلى تهديم الأوروبيين. وي طرح حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني الشعبوي -وهو أكبر حزب معارض في ألمانيا- رؤية تتضمن تغييرا جذريا في سياسات الهجرة واللجوء، مما قد يكون له المزيد من العواقب في أوروبا. وتشمل مقترحات حزب البديل من أجل ألمانيا بشأن سياسة الهجرة الجديدة في أوروبا ما يأتي:

* رفض الميثاق العالمي للهجرة.

* رفض نظام اللجوء الأوروبي المشترك.

* رفض حصص استقبال اللاجئين وفق برنامج إعادة التوطين.

* تعاونا دوليا لضمان بقاء اللاجئين المحتملين في بلدانهم الأصلية.

* إلغاء الحوافز التي "تجذب" طالبي اللجوء إلى ألمانيا، على حد تعبير الحزب، مثل الفترات الطويلة لفحص طلبات اللجوء، والوصول إلى سوق العمل قبل حصولهم على وضع اللجوء، والمبالغ "الزائدة" للمساعدات الاجتماعية، والعقبات التي تحول دون تنفيذ عمليات الترحيل.

* إعادة طالبي اللجوء إلى بلدانهم الأصلية في أقرب وقت ممكن.

* مقاضاة المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن تهريب المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي.

* دعم الاتحاد الأوروبي لإعادة إعمار مناطق الأزمات لتمكين المهاجرين من العودة.

* الاتفاقيات الوطنية مع دول ثالثة مستعدة لإعادة توطين المهاجرين المرفوضين الذين لا يمكن إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية وفقا للنموذج الاسترالي.

* دعم إعادة ترسيم وتفعيل الحدود الوطنية لكل دولة (٤٢).

وقد كانت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل سباقة للتحذير من صعود الشعبويين، ودعت السياسيين الأوروبيين إلى دعم المشروع الأوروبي، والوقوف بصورة قاطعة في وجه (التيارات التي تريد تدمير أوروبا)، على حد قولها (٤٣).

٤- وجود حزب البديل من أجل ألمانيا والانتخابات المحلية الألمانية ٢٠١٩:

عقب تقدم حزب البديل من أجل ألمانيا المناهض للهجرة في انتخابات ولاية تورينجن الشرقية، كان حزب ميركل قد سجل أسوأ نتيجة في انتخابات هذه الولاية، التي جرت في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩، إذ احتل حزب البديل المرتبة الثانية بعد حزب اليسار،

متفوقا على الحزب المسيحي الديمقراطي، المنتمة إليه المستشارية أنجيلا ميركل. وقد عبرت عدة جاليات عن قلقها نتيجة تقدم الحزب الشعبوي المناهض للهجرة، و"تآكل الثقافة الديمقراطية"، والتخوف من استمرار ترسيخ مواقف أساسية وتوجهات يمينية متطرفة في ألمانيا. يأتي تقدم حزب البديل من أجل ألمانيا بعد نجاحات حققها في انتخابات سبتمبر ٢٠١٩ بولايتي سكسونيا وبراندنبورج الشرقيتين، حيث فاز فيهما أيضا بالمركز الثاني، مما يمثل نكسة للحزب الديمقراطي المسيحي والائتلاف الحاكم (٤٤).

وقد شهدت انتخابات سكسونيا وبراندنبورج صعود قوى لحزب البديل الشعبوي على حساب ميركل وشركائها، وأظهرت تغييرا كبيرا في مزاج الناخب الألماني في الولايتين. هكذا، حقق حزب البديل اليميني المتطرف نتائج لافتة في انتخابات المقاطعات بتقدمه في منطقتين بشرق ألمانيا، بحسب ما أظهرت استطلاعات جرت عند الخروج من مكاتب الاقتراع، مما يعكس الغضب الشعبي من حكومة الائتلاف التي تترأسها المستشارية أنجيلا ميركل. وفي مقاطعة سكسونيا، حيث ولدت حركة (بيجيديا) المتطرفة المعادية للإسلام، حصل الحزب المعادي للهجرة على نسبة ٢٧,٥٪ في ارتفاع كبير عن انتخابات ٢٠١٤، التي حقق فيها نسبة ٩,٧٪. أما في مقاطعة براندنبورج، فقد حصل على نسبة ٢٤,٥٪ مقارنة بـ ١٢,٢٪ عام ٢٠١٤. وبالمقارنة، حصل الفائزون في مقاطعة سكسونيا (الاتحاد المسيحي الديمقراطي بزعامة ميركل) على ما يقرب من ٣٢ و ٣٣٪ من الأصوات، بينما سيطر الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي على مقاطعة براندنبورج بحصوله على أكثر من ٢٧٪ من الأصوات (٤٥).

يلاحظ أن حزب "البديل" احتج أيضا على خطط إغلاق مناجم الفحم الهادفة إلى حماية البيئة، وهكذا استفاد من استياء سكان المقاطعتين جراء أوضاعهم منذ انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ (٤٦). هكذا، فإن حزب البديل من أجل ألمانيا، المعروف بعدائه للأجانب، استطاع أن يحصل على الكثير من أصوات الناخبين في المناطق التي لا يعيش فيها أجانب تقريبا من المهاجرين. يذكر أن استمرار صعود الشعبويين يمكن أن يعجل من إحداث تغييرات في الائتلاف الحاكم في الانتخابات المقبلة (٤٦).

يتضح مما سبق أن خطاب حزب "البديل"، في البلديات ودوائر المقاطعات، قام على استغلال مشكلات المواطنين، وسوء الأداء الحكومي لتحقيق المكاسب الانتخابية.

خاتمة:

يمكن القول إن الشعبوية تؤدي إلى تآكل الديمقراطية الأوروبية، وقيمتها، التي بدأ الاتحاد الأوروبي منذ الخمسينيات تأسيسها، حيث إن الشعبويين يهاجمون الاتحاد الأوروبي على أساس أنه محرك للعملة، وليس نتاجا لها، وأنه يتجه أكثر لإنتاج كثيف الاستخدام للتكنولوجيا، ورأس المال، والاستغناء عن العمالة، وعدم المبالاة بالتوازنات أو الفروق بين الأقاليم.

ثانياً- الجانب الاقتصادي:

- حرص الحكومة الألمانية على سياسات إنفاق عادلة، تدفع نحو قدرة مستمرة من النمو، وزيادة الدخل القومي على أن يشعر المواطن بهذه السياسات، فضلاً عن، حصار شعارات الشعبوية في جانبها الاقتصادي.

- تحقيق العدالة التوزيعية بدرجة أكبر، وتجنب آثار العولمة والتفاوتات الاقتصادية، خاصة على الطبقة المتوسطة، وإعادة ثقة هذه الطبقة في كون العولمة في مصلحة الجميع، وليس النخب الاقتصادية والسياسية فحسب.

- عمل الحكومة على زيادة مستوى الخدمات العامة، والحد من البطالة، وتطوير سياسات إعانات المواطنين فيما قبل دخولهم للسوق، ثم ضبط مرحلة السوق، وحماية عملية التحرير، وتكامل الأسواق، وما بعد مرحلة السوق في حماية دولة الرفاهية، وزيادة مخصصات برامج الدعم والتوسع فيها.

ثالثاً- الجانب الاجتماعي:

- حرص الحكومة والأحزاب المعتدلة على الحفاظ على الهويات المحلية والوطنية وعدم طمسها، والسماح بتعدد الولاءات والانتماءات بين وطنية وأوروبية، ومواجهة دعاوى الشعبويين في هذا الشأن.

- إقامة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني برامج تأهيل للقادمين والمهاجرين، وإدماجهم في ظل مجتمع أكثر تضامناً.

رابعاً- الجانب الإعلامي:

- دعم وتشجيع الحكومة والأحزاب المعتدلة على طرح خطاب إعلامي معتدل ومتوازن، بسيط وواضح، ينبع من قيم الديمقراطية والمواطنة وتقريب التجانس بين أفراد الشعب.

- اهتمام وسائل الإعلام بتناول ومعالجة المشكلات المجتمعية للمواطنين، وتقويم السياسات العامة في هذا الشأن في إطار من الشفافية.

- تنويع القوى والأحزاب المعتدلة لاستخدام الوسائل الإعلامية التقليدية والجديدة، بما يحقق وصولها للشعب بشكل أكبر وفعال.

تسعى القوى المجتمعية والسياسية الألمانية إلى المشاركة في العولمة ودعم الانفتاح، والحفاظ على التضامن والتماسك الاجتماعي، وترسيخ قيم الحرية الديمقراطية، ومبادئ التسامح، واحترام القوانين والمؤسسات، وغير ذلك من أسس الديمقراطية على الصعيدين الألماني والأوروبي. بينما يتحدث الشعبويون عن سياسات التعامل مع المهاجرين، والحد من حرية التنقل للمواطنين، وأن من يضع السياسات في الدول الأوروبية، والاتحاد الأوروبي هم البيروقراطيون، وليست مبنية على مطالب المواطنين، والذين لم يعد بوسعهم السكوت أو الصبر على تلك السياسات الخاطئة.

في ضوء صعود التيارات الشعبوية في أوروبا، خاصة في ألمانيا محل الدراسة، شهدت الدولة ظهور حزب البديل من أجل ألمانيا، الذي حصل على مركز متقدم في الانتخابات الفيدرالية عام ٢٠١٧، كما كان له نصيب من التمثيل في البرلمان الأوروبي في انتخابات عام ٢٠١٩. وفي العام نفسه، تقدم في شرق ألمانيا على الأحزاب الألمانية الأخرى، خاصة الحزب الحاكم في الانتخابات المحلية، مما يؤثر في فرص ألمانيا لمواجهة تنامي ومستقبل هذا التيار الشعبوي. وعند الحديث عن بناء استراتيجية ألمانية للحد من صعود الشعبوية وتوظيفها لوسائل الإعلام الجديد، يمكن العمل في عدة مجالات رئيسية في مواجهة ومحاصرة هذه الأفكار والتيارات الشعبوية. ويمكن استعراض توصيات محددة في هذا الشأن في ألمانيا، على النحو التالي:

أولاً- الجانب السياسي:

- تحرك الأحزاب السياسية والقيادات الحزبية والسياسية المعتدلة نحو التواصل مع المواطنين، والتعريف بالسياسات، وإعادة الثقة مع المواطنين بشأن حرصها على المصالح العامة.

- تحرك الأحزاب السياسية لمواجهة استغلال انتقاد الحزب الشعبوي للسياسات الإقليمية أو العالمية للحكومة الألمانية لتحقيق مكاسب انتخابية.

- التوسع في دور المجتمع المدني، ومشاركته في دعم قيم التعددية، والتسامح، والتعايش، والتماسك الاجتماعي، وقبول الآخر، والحيات، وحقوق الإنسان.

الهوامش :

١- حمد بن عبدالرحمن الرئيس، انعكاسات الإعلام الجديد على الثقافة السياسية العربية .. الثقافة السياسية للشباب في جمهورية مصر العربية كحالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، ٢٠١٤، ص ٤٧-٤٩.

٢- ثريا الحموي، دور الاعلام الجديد في المشاركة السياسية نموذج المملكة المغربية، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد السادس، فبراير ٢٠١٩، ص ٣٢٠.

- ٣- أحمد إسماعيلي، تأثير الإعلام الجديد على الهوية الثقافية العربية، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد السابع، مايو ٢٠١٩، ص١٧٦.
- ٤- محمد محمد المغير، مؤشرات تقييم مخاطر الإعلام الجديد، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد الثامن، أغسطس ٢٠١٩، ص٤٧.
- ٥- يحيى اليحياوي، في إشكالية الديمقراطية الرقمية، مجلة الديمقراطية، العدد ٣٤، أبريل ٢٠٠٤، ص٩٢-٩١.
- ٦- أحمد إسماعيلي، أيديولوجيا الإعلام الجديد والوعي الزائف .. مقارنة في استراتيجيات الإقناع وصناعة الواقع، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد الثامن، أغسطس ٢٠١٩، ص٦٤.
- ٧- فاطمة الزهراء عبدالفتاح، الإعلام والديمقراطية: تساؤلات ما بين أزمته، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص٩٣.
- 8- Peicheva, D., & Rayceva, Framing Political Populism in Contemporary Media Ecosystem. Europea, Quarterly of Political Attitudes and Mentalities, Volume 6, No4., 2017, p.p 1-13. <https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-54496-0>
- ٩- هناء عبيد، أنتم لا تمثلوننا، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص٦.
- 10- Sandy Schumann, Social Media Use and Support for Populist Radical Right Parties: Assessing Exposure and European, Quarterly of Political Attitudes and Mentalities EQPAM, University College, London, UK, Volume 6, No4., October 2017, p.14.
- 11- Diana Boer, Selection Effects in a Two-wave Panel Study, University of Koblenz-Landau, Universit?tsstra?e, Koblenz, Germany, 2017. p.22.
- ١٢- محمد عبدالله يونس، الموجة القادمة: السيناريوهات المحتملة لتطور أزمة الديمقراطية التمثيلية، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص٣٤.
- 13- Senka Grossauer and Spomenka Celebic, The Shaping of the Public Opinion: Social Media between Populism and Convivialism. A Comparative, Study of Austria, Sweden, and the Bertalanffy Center for the Study of Systems Science, University of Vienna, Austria, 2018, p.17.
- 14- Stella Zeryan, Truth: Haw Auddiences are Making Sense of FAKE News, Masters Thesis, Lund University. 2017, pp. 15-17.
- ١٥- دينا شحاتة، بسمة سعد، آليات التحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية المباشرة، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص٤٠.
- ١٦- ٦٠ عاما من التقدم والإخفاقات منذ اللجنة الأولى للاتحاد الأوروبي، DW، ٢٦ مايو ٢٠١٩، الرابط: <https://p.dw.com/p/3J8zb>
- ١٧- محمد عبدالله يونس، مرجع سابق، ص٣٦.
- ١٨- الانتخابات الأوروبية: صعود اليمين ونهاية تكتلات تقليدية، DW، ٢٥ مايو ٢٠١٩، الرابط: <https://p.dw.com/p/3J447>
- ١٩- الشعبوية، DW، ٢٦ يونيو ٢٠١٩، الرابط: <https://p.dw.com/p/2U8xV>
- ٢٠- ألمانيا: يهود ومسلمون يعبرون عن قلقهم من تقدم حزب البديل في انتخابات محلية، DW، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩، الرابط: <https://p.dw.com/p/3S33f>
- 21- Daron Acemoglu, Georgy Egorov and Konstantin Sonin, A Political Theory of Populism, Oxford University Press: The Quarterly Journal of Economics, Vol. 128, No. 2, (May 2013), pp. 771-805. <https://www.jstor.org/stable/26372511/10.2307>

22- Ghita Lonescu and Ernest Gellner, eds. Populism: Its Meanings and National Characteristics, Macmillan 1969, p.7.

٢٢- حسنين توفيق إبراهيم، أزمة الديمقراطية التمثيلية: إشكالية الدولة الوطنية وصعود الشعبوية، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص٤٩.

24- Carsten Reinemann, Jesper Str?mb?ck, and Claes H., This is an Accepted Manuscript of a book chapter edited by Toril Aalberg, Frank Esser, Populist Political Communication in Europe, July 26, 2016. is available online at: <http://www.tandfebooks.com/doi/book/9781315623016/10.4324>

25- Margaret Canovan, People, Politicians and Populism, Source: Government and Opposition, Cambridge University Press, Vol. 19, No. 3, (SUMMER 1984), pp. 317-320. <https://www.jstor.org/stable/44484266>

26- Manuel Arias Maldonado, Rethinking Populism in the Digital Age, Social Networks, Political Affects and Post-Truth Democracies. Universidad de M?laga, XIII Congreso AECPA, Santiago de Compostela, septiembre 2017, pp. 20-22.

27- SuSana Salgado, GT, The Contemporary Public Sphere Protest Movements and Populist Actors, Universidade de Lisboa, 2018, pp. 11-13.

28- Online Media Impact on Politics, Views on posttruth politics and postpostmodernism, International Journal of Media & Cultural Politics, 2017, Volume 14, Number 3, pp. 324-327.

29- paul-Jasper, Populism in the EU: Four things you should know, Dittrich Policy Paper, 2017, pp. 2-3.

30- Social Networks and Populism in the EU: Four things you should know, Dittrich Policy Paper, Research Fellow at the Jacques Delors Institut, Berlin, 2019, p.7.

31- Bram Spruyt, Gil Keppens and Filip Van Droogenbroeck, Who Supports Populism and What Attracts People to It?, Sage Publications, Inc, University of Utah, Political Research Quarterly, Vol. 69, No. 2, (JUNE 2016), pp. 335-346. <https://www.jstor.org/stable/44018014>

٣٢- الانتخابات الفيدرالية الألمانية ٢٠١٧، DW، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩، في:

<http://www.dw.com/en/germany-heads-to-the-polls/a-40655495>

٣٣- هيلة حمد المكي، صعود الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في أوروبا: الحالة الهولندية نموذجاً، مجلة النهضة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ١١، العدد ٣، يوليو ٢٠١٠، ص٩.

٣٤- عثمان محمد عثمان، الشعبوية الاقتصادية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد ٢٤، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٦، ص٤.

٣٥- مرشد القبى، الشعبوية: إنعاش للديمقراطية أم تهديد لها، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد ٣١، صيف ٢٠١١، ص٣٢-٣٤.

٣٦- جمال عبدالجواد، نظريات المؤامرة والحركات الشعبوية: المنطق متشابه والتغذية متبادلة، مجلة الديمقراطية، المجلد ١٦، العدد ٦٢، أبريل ٢٠١٦، ص٤٧.

٣٧- شريف سعيد، محاولة لفهم لحظة عالمية فارقة: العولة والتفتت السياسى والشعبوية البيضاء، مجلة الديمقراطية، المجلد ١٧، العدد ٦٦، أبريل ٢٠١٧، ص٤٠.

٣٨- أحمد تهاى عبدالحى، المتغير الجيلى وصعود الشعبوية والاحتشاد القومى، مجلة الديمقراطية، المجلد ١٧، العدد ٦٦، أبريل ٢٠١٧، ص٨١.

٣٩- عمرو حمزاوى، عن الانتخابات الألمانية ٢٠١٧ .. دون مبالغات، مركز كارنيجى للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى، ٢٩ يوليو ٢٠١٧، فى:

<https://carnegie-mec.org/experts/584>

٤٠- سامى السلامى، الفعل الجمعى وأزمة النموذج الديمقراطى الغربى، مجلة الديمقراطية، العدد ٧٤، أبريل ٢٠١٩، ص٦٢.

٤١- حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص٥٣.

٤٢- أحمد إسماعيلى، أيديولوجيا الإعلام الجديد والوعى الزائف .. مقارنة فى استراتيجيات الإقناع وصناعة الواقع، مرجع سابق، ص٦٧.

٤٣- هايدى عصمت كارس، صدمة روما: ماذا يعنى النصر الجديد لليمين المتطرف فى الانتخابات الإيطالية؟ دراسات المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٨ أغسطس ٢٠١٨، فى:

<https://futureuae.com/ar-AE/FutureFile>

٤٤- دينا شحاتة، أزمة الديمقراطيات الغربية: مقاربات نظرية للفهم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠ يناير ٢٠١٩.

٤٥- باسم راشد، عودة أثينا: كيف يجتاز الاتحاد الأوروبى الثقة المفقودة مع المواطنين؟ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٩ فبراير ٢٠١٩، فى:

<https://futureuae.com/ar-AE/FutureFile>

٤٦- رعدة البهى، الشعبوية: صعود موجة جديدة من الشعبوية عبر العالم، دراسات المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، العدد الخامس، فبراير ٢٠١٩، ص١٨.

